الأمم المتحدة S/2017/911

مجلس الأمن

Distr.: General
31 November 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة ونبذة عن أولويات البعثة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلي أن أقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولايتها. ويتناول هذا التقرير أنشطة البعثة وما يتصل بها من تطورات حدثت في الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٢ – وما زالت أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. وفي إطار سعي البعثة لتحقيق أهدافها، تواصل البعثة التفاعل بشكل بنّاء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع طوائف كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو تؤديان دورهما حسب ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو موجودة في البلد بما يتماشى مع البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في شراكة مع البعثة.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية الرئيسية

٣ – عقب إجراء الانتخابات التشريعية المبكرة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، التي اكتسبت فيها المعارضة أرضية لم يسبق لها مثيل، مرت الحالة في كوسوفو بفترة مطولة من المفاوضات، تُوجت بتشكيل برلمان وحكومة جديدين.

٤ – وانطوى التراضي الذي جرى التوصل إليه في ٤ أيلول/سبتمبر على تحول في الولاء من جانب حزب تحالف كوسوفو الجديد بقيادة بهجت باكولي، الذي حصل على أربعة مقاعد في انتخابات الجمعية التشريعية. فقد ترك حزب تحالف كوسوفو الجديد الائتلاف الذي تقوده الرابطة الديمقراطية لكوسوفو، التي تنافس معها في الانتخابات، لينضم إلى ائتلاف ”PAN“ الذي يقوده الحزب الديمقراطي لكوسوفو، ويضم ذلك الحزب وحزب التحالف من أجل مستقبل كوسوفو والمبادرة من أجل كوسوفو. ونتيجة لهذا التراضي، تمكن البرلمان في ٧ أيلول/سبتمبر من إعادة انتخاب زعيم الحزب الديمقراطي

الرجاء إعادة استعمال الورق

لكوسوفو، قدري فيسيلي، رئيسا للبرلمان، وفي أعقاب ذلك أوكل رئيس كوسوفو، هاشم ثاتشي، ولاية تشكيل حكومة جديدة إلى راموش هاراديناي، زعيم حزب التحالف من أجل مستقبل كوسوفو، ومرشح ائتلاف ''PAN'' لتولي منصب رئيس الوزراء.

٥ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، وافق برلمان كوسوفو، بأغلبية كافية ولكن ضئيلة جدا، قدرها ٦١ صوتا من أصل ١٢٠ مقعدا في البرلمان، على الحكومة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء هاراديناي، مع تولي باكولي زعيم تحالف كوسوفو الجديد، منصب النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية. وكان الأمر الحاسم في ضمان هذه الأغلبية الدعم الذي قدمته كتلة التصويت العرقية الصربية بقيادة القائمة الصربية، في أعقاب مشاورات مع بلغراد. وتضم الحكومة الجديدة، التي تمثل نسبيا مختلف الأطياف السياسية، خمسة نواب لرئيس الوزراء و ٢١ وزيرا، مع تولي الحزب الديمقراطي لكوسوفو ست وزارات؛ وتولي تحالف كوسوفو الجديد أربع وزارات، وتولي المبادرة من أجل كوسوفو والقائمة الصربية ثلاث وزارات لكل منهما؛ وتولي التحالف من أجل مستقبل كوسوفو والطوائف الأخرى وزارتين لكل منهما؛ ومع وجود وزارة واحدة دون انتماء حزبي. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى القائمة الصربية ستة من مناصب نواب الوزراء. ومن بين الوزارات البالغ عددها ٢١ وزارة، أُوكلت وزارتان فقط إلى نساء، مما يمثل تراجعا في تمثيل النساء على هذا المستوى من نسبة ١٦,٧ في المائة إلى ٨,٩ في المائة. ومن الناحية الإيجابية، تولت نساء منصبيْن من المناصب الخمسة لنواب رئيس برلمان كوسوفو وتولت نساء رئاسة سبع من أصل ١٤ لجنة برلمانية.

٦ - وبعد وضع الإطار الحكومي الجديد، بدأت الحكومة في العودة إلى تحدياتها الملحة العديدة. غير أنه بعد ذلك بوقت قصير، تحول التركيز إلى انتخابات أخرى على نطاق كوسوفو، على مستوى البلديات، كان مقررا إجراؤها في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وبشكل هام، وفي أول اجتماع لمجلس الوزراء في ١٢ أيلول/سبتمبر، عزل رئيس الوزراء هاراديناي أعضاء ''اللجنة الحكومية المعنية بترسيم الحدود مع الجبل الأسود'' في محاولة لإعادة النظر في اتفاق الحدود. وفي مقابلة مع إذاعة وتلفزيون كوسوفو في ٢٦ أيلول/سبتمبر، أعرب رئيس الوزراء عن رأيه بأن الحدود مع دولة الجبل الأسود المجاورة لا تقع حيثما قامت اللجنة الحكومية السابقة بترسيم خط الحدود. وفي نفس اليوم، بينما كان باكولي، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية، في بودغوريكا في زيارة رسمية، أدلى في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره من الجبل الأسود، سرديان دارمانوفيتش، بتصريحات جاء فيه أن التشكيل الحالي لبرلمان كوسوفو يجعل من الصعب التصديق على اتفاق ترسيم الحدود المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥، ودعا إلى ''التفهم والصبر''.

٧ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، شارك رئيس الوزراء هاراديناي في جلسة عادية للمجلس الوزاري للاندماج في الاتحاد الأوروبي ركزت على تنفيذ خطة الإصلاح الأوروبية، وشجعت البرلمان الجديد على العمل على سن التشريعات اللازمة. وفي وقت لاحق، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، صدق البرلمان بالإجماع على اتفاق بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي موقع في ٢٠ نيسان/أبريل بشأن تنفيذ المساعدة المالية في إطار أداة الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٦ للمساعدة قبل الانضمام.

٨ - وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت جميع الأحزاب السياسية تشارك بشكل مكثف في حملة للانتخابات البلدية على نطاق كوسوفو، من المقرر إجراؤها في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٣٠ آب/أغسطس، اعتمدت اللجنة المركزية للانتخابات ٩١ كيانا سياسيا: ٣٥ حزبا سياسيا، وائتلافا واحدا، و ٣٠ مبادرة مدنية، و ٢٥ مرشحا مستقلا، تشارك بما مجموعه ٣٠٠ ٧ مرشح

للمجالس البلدية ورؤساء البلديات. وعلى الرغم من أنه جرى في الأول اعتماد جميع المرشحين، فإن اللجنة قررت في ١٢ أيلول/سبتمبر إلغاء اعتماد ٨٧ مرشحا كانت قد أدانتهم محاكم كوسوفو في السنوات الثلاث الماضية، وبذلك طبقت المادة ٢٩ من قانون الانتخابات العامة للمرة الأولى. إلا أن اللجنة المركزية للانتخابات اضطرت، في ٢٢ أيلول/سبتمبر، إلى العدول عن قرارها بإلغاء الاعتماد، وذلك عقب صدور حكم من المحكمة العليا بأن المادة ٢٩ غير دستورية. ومن ثم سُمح للمرشحين الـ ٨٧ باستئناف ترشيحاتهم. وأدى ذلك إلى تجدد قلق العديد من المراقبين الدوليين والمحليين بشأن سلامة معايير الأهلية، فضلا عن الاستقلال السياسي للسلطة القضائية.

٩ - وترددت ادعاءات بالتهديد والتخويف ضد المرشحين الصربيين ممن ليسوا على القائمة الصربية في نهاية تموز/يوليه، قبل تقديم القوائم الحزبية إلى لجنة الانتخابات المركزية. وفي ٢٦ و ٢٨ تموز/يوليه، أُحرقت مركبة تخص رئيس المبادرة المدنية الصربية في كوسوفو - الحزب الديمقراطي الاجتماعي، أوليفر إيفانوفيتش، وأخرى تخص مرشحا من غير القائمة الصربية لرئيس البلدية في زفيتسان/زفيتشان، وذلك على أيدي جناة مجهولين في شمال ميتروفيتشا وزفيتسان/زفيتشان، على التوالي. وبعد تقديم القوائم الحزبية، انسحب أربعة مرشحين للمجالس البلدية من الانتخابات وتعهدوا علنا بدعم القائمة الصربية. وفي بداية الحملة الانتخابية للانتخابات البلدية في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أصدر ممثلي الخاص بيانا يؤكد على أهمية انتخاب الممثلين بطريقة ديمقراطية وشفافة ويدعو جميع القادة والأحزاب إلى كفالة أن تكون الحملة خالية من التخويف والقسر، لتمكين الناخبين من أن يمارسوا حقوقهم بحرية.

١٠ - وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية العامة في كوسوفو ظلت مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت التوترات الكامنة واضحة، لا سيما في الشمال. ففي ٧ آب/أغسطس في زوبين بوتوك، ألقى مجهولون عبوة ناسفة في حديقة منزل ضابط شرطة من صرب كوسوفو، يعمل في قسم مكافحة المخدرات في مخفر شرطة شمال ميتروفيتشا، مما أدى إلى وقوع أضرار مادية في المنزل وفي ثلاث سيارات. وفي حادثين منفصلين، تعرض ضابط شرطة من صرب كوسوفو خارج ساعات الدوام إلى اعتداء جسدي في زوبين بوتوك في ٧ آب/أغسطس، وتعرض آخر إلى اعتداء في شمال ميتروفيتشا في ٢ أيلول/سبتمبر. وحتى تاريخ نشر هذا التقرير، لم تحدد الشرطة أي مشتبه فيه في هذه الحوادث.

١١ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة التنسيق عن كثب مع جميع الشركاء الدوليين في الميدان لمعالجة شواغل التطرف في مجتمع كوسوفو وتجنيد سكان كوسوفو من جانب المنظمات الإرهابية. ففي ١٣ آب/أغسطس، قرر أعضاء النيابة العامة في كوسوفو فرض الاحتجاز رهن المحاكمة على اثنين من المتهمين بارتكاب جرائم ذات صلة بالإرهاب، بما في ذلك عزمهما على المشاركة في عمل عسكري أجنبي. وكانت السلطات التركية قد قبضت على المشتبه فيهما عند محاولتهما عبور الحدود التركية مع الجمهورية العربية السورية بصورة غير قانونية في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤.

ثالثا - شمال كوسوفو

١٢ - هيمنت على الأحداث السياسية في شمال كوسوفو الديناميات الأوسع نطاقا المتصلة بتشكيل حكومة جديدة والانتخابات البلدية القادمة. وكان الاتجاه السائد هو بروز الساسة من صرب كوسوفو، بدعم علني من بلغراد، وتشجيع المشاركة في انتخابات كوسوفو تحت راية القائمة الصربية.

١٣ - وبشكل هام، قررت اللجنة المركزية للانتخابات في كوسوفو في نهاية المطاف، عدم إدراج ٢٠٠ ١ من بطاقات الاقتراعات المشروطة في عمليات العد النهائية في انتخابات برلمان كوسوفو، على أساس أن الناخبين الذين يدلون بأصواتهم من خلال بطاقات الاقتراعات المشروطة يجب عليهم تقديم إثبات هوية صادر عن كوسوفو وليس صادرا عن مؤسسات حكومة صربيا. وأيدت المحكمة العليا في كوسوفو هذا القرار في وقت لاحق بعد طعن من جانب القائمة الصربية. وكانت هذه المسألة نقطة خلاف في عدة مواقع في شمال كوسوفو حيث يمكن أن يكون للناخبين المشردين، ممن ليس بحوزتهم سوى هوية صربية، أثر قد يكون كبيرا على نتائج الانتخابات.

١٤ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، تعرضت مكاتب منظمة الصليب الأحمر الصربي في جميع أنحاء كوسوفو للمداهمة من جانب شرطة كوسوفو بسبب شبهة اضطلاع المنظمة بأنشطة غير مصرح بها لجمع المعلومات عن السكان المحليين، الأمر الذي أدى، في الشمال، إلى اشتباكات بدنية. ووفقا لمنظمة الصليب الأحمر الصربي، فإن الأنشطة - التي تؤيدها الحكومة الصربية- هي دراسات استقصائية لصرب كوسوفو وغيرهم من الطوائف من غير الأغلبية، وهي لازمة لتخطيط المساعدة الاجتماعية. وخلال العملية التي جرت في مرفق الصليب الأحمر في شمال ميتروفيتشا، تجمع حشد خارج المرفق لاعتراض شرطة كوسوفو، مما أدى إلى إصابة اثنين على الأقل من أفراد الشرطة.

١٥ - ولم يُحرز سوى تقدم ضئيل نحو إعادة فتح الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا لمرور المركبات، تمشيا مع الاتفاق المتعلق بحرية التنقل عبر جسر ميتروفيتشا الذي تم التوصل إليه في إطار الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥. وواصل رئيس بلدية شمال ميتروفيتشا التأكيد على أن مقدمي الخدمات الأمنية ينبغي أن يزيدوا من وجودهم قبل أن يوافق على فتح الجسر.

١٦ - وفي ٢١ تموز/يوليه، أعلن الاتحاد الأوروبي عن قرار بإلغاء مشروع مزمع بتقديم مساعدة مالية قدرها ٧,٨ ملايين يورو لبناء مركز ثقافي ومبنى جديد للجامعة في بلدية شمال ميتروفيتشا. وفي بيان صدر في اليوم نفسه، أوضح الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في كوسوفو أن هذا القرار لم يتخذ إلا بعد أن أخفقت البلدية في الالتزام بالعديد من المواعيد النهائية التي جرى تمديدها للقيام بالخطوات التحضيرية اللازمة للتمكين من التشييد. وانتقد رئيس بلدية شمال ميتروفيتشا البيان علنا، مدعيا أن قرار إلغاء المشروع يتصل بالتأخيرات في افتتاح الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا.

رابعا - تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استؤنف على المستوى الرئاسي الحوار الذي يُيسِّره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد، وذلك بمشاورات غير رسمية بين الرئيس ثاتشي والرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش في بروكسل وعلى هامش افتتاح دورة الجمعية العامة الثانية والسبعين في نيويورك.

١٨ - وعقب إحدى هذه المشاورات في ٣١ آب/أغسطس في بروكسل، أعلنت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية أن الطرفين ''اتفقا على الخطوات النهائية للتنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بالسلطة القضائية بحلول ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧''. وعلى الرغم من التقدم المحرز لاحقا في تنفيذ هذا الاتفاق، ولا سيما فيما يتعلق بالتوظيف الرسمي للقضاة والمدعين العامين وغيرهم من موظفي العدالة، فلا تزال ثمة ثغرات كبيرة، بما في ذلك ما يتعلق بترجمة

التشريعات الرئيسية باللغة الصربية، وتحديد أماكن العمل، والترتيبات الأمنية للعاملين في ميتروفيتشا، وتوفير الضمانات الكافية من بلغراد بشأن حقوق التقاعد والاستحقاقات الأخرى للقضاة والمدعين العامين من صرب كوسوفو. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم يكن واضحا مدى إمكانية الالتزام بالموعد النهائي وهو ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، على الرغم من أن جميع الأطراف اتفقت على أن الوفاء به سيمثل علامة هامة على حسن النوايا نحو إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاقات القائمة.

١٩ - والأهم من ذلك، شددت الجهات الفاعلة السياسية من الجانبين على أهمية المضي في الحوار بشأن مسائل أكثر عمقاً. وفي هذا السياق، واصل الرئيس فوتشيتش مبادرته لبدء ''حوار داخلي'' بشأن قضية كوسوفو يهدف إلى تشجيع المناقشة بغية التوصل إلى حل لهذه القضية، حسب ما شرحه في مقابلة مع إذاعة وتلفزيون صربيا في ٢٨ تموز/يوليه. وفي وقت لاحق، في خطاب تلفزيوني موجه إلى الأمة في ١٢ أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس رسميا مرحلة جديدة من الحوار الداخلي تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وستحدِّد نتيجته ''العلاقة بين صربيا وكوسوفو'' وما يترتب على ذلك من نتائج على مستقبل صربيا. وأعلن أيضا أنه كلف رئيسة الوزراء آنا برنابيتش بتنسيق عملية إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الحوار وتشكيل فريق عامل ذي تمثيل واسع يضم أعضاء من الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية.

٢٠ - وفي الوقت نفسه، أعلن الرئيس ثاتشي في تموز/يوليه أن الوقت قد حان لبدء مرحلة جديدة من الحوار ''من شأنها أن تؤدي إلى إتمام تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا''. وفي سياق التأكيد على ضرورة تمثيل كوسوفو ''بتوافق الآراء قدر الإمكان''، دعا الرئيس إلى إنشاء ''فريق وِحْدَة'' لتمثيل مؤسسات كوسوفو وأحزابها السياسية ومجتمعها المدني في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وبنفس الشكل، فإن رئيس الوزراء هاراديناي في أول خطاب له في ٩ أيلول/سبتمبر، في سياق تأكيده على أنه ''ليس ثمة بديل للحوار مع صربيا'' وأنه على الرغم من ''التاريخ المأساوي، فليس بوسعنا أن نغيّر حقيقة أننا جيران''، أشار إلى أن الحوار ينبغي أن ''يتجه نحو الشعب وليس فقط نحو النخبة السياسية''. وبعد ذلك شجع على إجراء مزيد من المناقشات داخل كوسوفو، تشمل المجتمع المدني ووسائط الإعلام والمعارضة السياسية. ودعا الرئيس ثاتشي أيضا إلى مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة النهائية من الحوار الذي يُيسره الاتحاد الأوروبي. وفي اجتماع عُقد في ٢٩ أيلول/سبتمبر مع مايكل بنس، نائب رئيس الولايات المتحدة، خلال زيارة رسمية للرئيس ثاتشي إلى الولايات المتحدة، شدد الرئيس ثاتشي على أن مشاركة الولايات المتحدة ''عامل حاسم في التوصل إلى اتفاق نهائي قابل للتطبيق على كلا الجانبين''.

خامسا - عمليات العودة والمصالحة والتراث الثقافي والعلاقات المجتمعية

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما مجموعه ١١٣ حالة عودة طوعية فردية (٦١ امرأة و ٥٢ رجلا) إلى كوسوفو لأفراد طوائف لا تشكل أغلبية. وتشير تقديرات مفوضية شؤون اللاجئين إلى أن مجموع عدد المشردين داخليا الذين يعيشون في كوسوفو بلغ ١٦ ٤١٨ شخصاً في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وكان ٥٤ في المائة من هؤلاء من الصرب، و ٤٢ في المائة من الألبان، و ٣ في المائة من أفراد طوائف الروما والأشكاليين والمصريين، و ١ في المائة من فئات أخرى. وفي الوقت نفسه، طلب ٣١ فردا اللجوء في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير،

ليصل مجموعهم إلى ١١٢ فرداً. وتوفر مؤسسات كوسوفو لملتمسي اللجوء المأوى والغذاء والرعاية الطبية وفرص التحاق القُصّر بالمدارس، ولا تحد من حرية حركتهم داخل كوسوفو.

٢٢ - وبذلت مؤسسات كوسوفو جهودا جبارة من أجل تحسين فرص الحصول على التعليم للأفراد من أهالي الروما والأشكاليا والمصريين. وتجدر الإشارة إلى أنه في ٦ أيلول/سبتمبر، أطلقت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا في كوسوفو دعوة لتقديم طلبات الحصول على ما مجموعه ٥٠٠ منحة دراسية على نطاق كوسوفو من أجل طلاب المدارس الثانوية من هذه الطوائف للسنة الأكاديمية ٢٠١٧-٢٠١٨.

٢٣ - وواصلت البعثة رصد التطورات المتصلة بتعزيز وحماية التراث الديني والثقافي. ولم يتحقق أي تقدم في تنفيذ الحكم الصادر في أيار/مايو ٢٠١٦ عن محكمة كوسوفو الدستورية الذي أكد أن الهكتارات الـ ٢٣,٥ المتنازع عليها حول دير فيسوكي ديتشاني الأرثوذكسي هي ملك شرعي للدير. وفي أعقاب رفض السلطات البلدية لديتشان/ديتشاني تسجيل الأراضي بوصفها ملكا للدير امتثالا لحكم المحكمة، أثار الدير هذه المسألة أمام مكتب السجل العقاري البلدي في ديتشان/ديتشاني الذي يعمل تحت إشراف وزارة البيئة والتخطيط المكاني.

٢٤ - وفي تموز/يوليه، وجهت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية نداء إلى الحكومة في بريشتينا من أجل حل مسألة مستحقات الإيجار غير المدفوعة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ فيما يتعلق بمبانٍ تابعة لهذه الكنيسة تستخدمها وكالة مكافحة الفساد في كوسوفو. ويوافق برلمان كوسوفو على أساس سنوي على ميزانية هذه الوكالة، وترفع تقاريرها إليه مباشرة، ويدعم البنك الدولي هذه الميزانية من خلال مِنحَة.

٢٥ - وفي تطور إيجابي، احتفلت بلدية بيتشي/بيتش ''بيوم التسامح بين الأديان'' في ٢١ أيلول/سبتمبر. وبرعاية البلدية، تجمَّع ممثلو الطوائف الدينية المختلفة من أجل مناقشة التسامح بين الأديان والتقوا بالسكان المحليين لنقل رسائل السلام والتسامح بين كل المجتمعات المحلية.

٢٦ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت وزارة خارجية كوسوفو بيانا أعلنت فيه قرارها بعدم طلب العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام ٢٠١٧. ورغم الإقرار بأن العضوية في المنظمات الدولية لا زالت تشكل أولوية بالنسبة لكوسوفو، ذكرت وزارة الخارجية أن قرار تأجيل تقديم طلبها إلى اليونسكو هو قرار عملي محض واتخذته بالتنسيق الوثيق مع الجهات الدولية الداعمة لكوسوفو.

٢٧ - وواصلت البعثة بذل الجهود الرامية إلى تحسين التوازن بين الجنسين في المؤسسات البلدية من خلال تشجيع تعيين مرشحات مؤهَّلات في الإدارات المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن ٣٦ بلدية من أصل ٣٨ في كوسوفو عينت مسؤولين عن المساواة بين الجنسين.

سادسا - سيادة القانون وحقوق الإنسان

٢٨ - تمشيا مع القرار الذي أعلنه المتحدث الرسمي باسمي في ٢٦ أيار/مايو، أنشئ صندوق استئماني لتنفيذ مشاريع المساعدة التي تستفيد منها مجتمعات الروما والأشكاليا والمصريين في شمال وجنوب ميتروفيتشا وليبوسافيتش/ليبوسافيك. وأعدت بعثة الأمم المتحدة فئات مشاريع ترمي إلى تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا لمجتمعات الروما والمصريين والأشكاليا في شمال كوسوفو، لا سيما منها البنية التحتية الأساسية وتقديم الخدمات وسبل المعيشة، التي ستتطلب مبلغا متوقعا يصل مجموعه إلى

٤,٥ ملايين دولار. وفي موازاة ذلك، بدأت البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام إجراء الاتصالات مع ممثلي الدول الأعضاء في بريشتينا وفي نيويورك على التوالي، من أجل حشد الدعم المالي للصندوق الاستئماني. وأدعو الدول الأعضاء للمساهمة بسخاء في هذا الصندوق الاستئماني الذي لم يتلق أي تبرعات حتى الآن.

٢٩ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، شارك ممثلو بعثة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والمجتمع المدني، في اجتماع تنسيقي بشأن موضوع ''التعامل مع الماضي'' نظمته وترأسته سفارة سويسرا في كوسوفو. وفي ٤ آب/أغسطس، في الاجتماع الاستشاري الرابع بشأن إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، عرض مكتب الرئيس مشروع مرسوم رئاسي متعلق بإنشاء فريق تحضيري. وسيتألف الفريق من عشرة أعضاء، منهم أعضاء من المجتمع المدني وممثل عن مكتب الرئيس. وفي وقت لاحق، وجهت بعثة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى مكتب الرئيس ورقة مشتركة تتضمن تعليقات على مشروع المرسوم. وتم تنظيم اجتماع تشاوري خامس يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر، عرض فيه مكتب الرئيس مقترحا منقحا بشأن تعيين الفريق التحضيري للجنة، وأعلن أنه سوف يقدم الدعم المالي لعمل هذا الفريق في ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وحتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، لم يكن قد جرى اعتماد اللوائح المعيارية لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة.

٣٠ - وفي ٣١ تموز/يوليه، أصدر رئيس كوسوفو مرسوما بتعيين ٥٣ قاضيا جديدا، منهم ١٢ امرأة. بيد أن النظام القضائي في كوسوفو لا زال يسجل ارتفاعا في معدلات الشواغر مما يؤثر سلبا على كفاءة وفعالية إقامة العدل: ويقدر حاليا عدد القضايا المتراكمة بحوالي ٣٥٠ ٠٠٠ قضية تأخر البت فيها.

٣١ - ولا يزال العنف الجنساني يشكل تحديا كبيرا في كوسوفو. فوفقاً لدراسة استقصائية أجرتها شبكة نساء كوسوفو عام ٢٠١٥، تعاني ٦٨ في المائة من النساء في كوسوفو من شكل ما من أشكال العنف العائلي. وتجدر الإشارة إلى أنه في ٢١ آب/أغسطس، رفعت محكمة الاستئناف مدة عقوبة السجن المفروضة على شخص ثبتت إدانته بارتكاب جريمة قتل مشددة في حق زوجته من ١٢ إلى ١٧ عاما. واجتذبت هذه القضية اهتماما إعلاميا كبيرا، وأدت إلى قيام منظمات المجتمع المدني بتنظيم احتجاجات في رد فعل على تدني هذه العقوبة المفروضة بحكم ابتدائي صادر من المحكمة الابتدائية لبريزرن.

٣٢ - وفي ١٩ تموز/يوليه، قضت المحكمة الابتدائية لبريشتينا بإدانة خمسة مدعى عليهم في إعادة محاكمة لقضية بادوفتشي بتهمة محاولة التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية. ووفقا للادعاء العام، كانت هذه المجموعة قد عزمت على نشر شريط فيديو لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على شبكة الإنترنت. وخفضت المحكمة الأحكام الصادرة بحق المتهمين، مما مجموعه ٤٩ سنة إلى ١٢,٥ سنة سجنا.

٣٣ - وفي ٢٢ آب/أغسطس، أفرجت المحكمة الابتدائية لبريشتينا عن أربعة أعضاء من الحزب المعارض حركة تقرير المصير، كانت تحتجزهم بتهمة ارتكاب أعمال إرهابية تتمثل في رمي أجهزة متفجرة على مبنى البرلمان في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٦. وجاء إطلاق سراحهم عقب مقتل عضو آخر من حركة تقرير المصير أثناء احتجازه في بريزرن. ويوجد المتهمون الأربعة جميعهم حاليا رهن الإقامة الجبرية في المنزل.

٣٤ - وبدأت محاكمة زوران فوكوتيتش أمام المحكمة الابتدائية في ميتروفيتشا في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وفي نيسان/أبريل، قدم الادعاء الخاص لكوسوفو لائحة اتهام ضد هذا المتهم بارتكاب جرائم حرب ضد

المدنيين بعد تسليمه من الجبل الأسود، استنادا إلى مذكرة توقيف دولية أصدرتها بعثة الأمم المتحدة بناء على طلب سلطات كوسوفو.

٣٥ - وفي إطار متابعة اجتماع المائدة المستديرة بشأن الأشخاص المفقودين، الذي عقد في جنيف واشترك في رئاسته ممثلي الخاص، نظم مركز الموارد المكرس للأشخاص المفقودين الذي تموله البعثة، في ٢٣ آب/أغسطس، مؤتمرا بشأن التحديات التي تواجه تحديد هوية الرفات البشرية. وأبرز المشاركون ضرورة معالجة ما زُعم عن حدوث خطأ في التعرف على هوية الأشخاص المفقودين، وأوصوا بأن تنشئ حكومة كوسوفو فرقة عمل معنية بهذه المسألة. وفي تطور ذي صلة، أعدت بعثة الأمم المتحدة شريطا وثائقيا مدته ١٣ دقيقة بعنوان ''البعض لا يزال مفقودا'' (''Something Still Missing'')، لإحياء اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري في ٣٠ آب/أغسطس. وهذا الفيلم الوثائقي، الذي بثته قناتان تلفزيونيتان رئيسيتان في كوسوفو، يسلط الضوء على جهود جمعيات الأسر المحلية في تحديد مصير أقاربهم المفقودين، بينما يجري بناء الثقة بين المجتمعات المحلية.

٣٦ - ولا يزال التنفيذ الفعلي لاستراتيجيات وخطط عمل كوسوفو بشأن الجرائم الخطيرة والمنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وغير ذلك من أشكال الجريمة، يشكل تحديا كبيرا، لا سيما بسبب محدودية الأموال المخصصة لإقامة العدل في كوسوفو. وبناء على ذلك، مثَّل المبلغ المخصص لاشتغال المحاكم ودوائر النيابة العامة ١,٤٥ في المائة من مجموع الميزانية الحكومية في عام ٢٠١٧. وفي تطور إيجابي، أصدر وزير العدل الجديد تعليمات إدارية في ١٨ أيلول/سبتمبر بتيسير تنفيذ القانون المتعلق بإدارة الموجودات المصادرة أو المحتجزة، وهو جزء رئيسي من التشريعات الرامية إلى تحسين جهود التصدي للجرائم الخطيرة والجريمة المنظمة.

٣٧ - وفي حلقة نقاش نظمتها مجموعة من المنظمات غير الحكومية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، طعن الرئيس ثاتشي في شرعية الدوائر المتخصصة، ووصفها بأنها ''محكمة أحادية العرق من شأنها أن تقوض جهود المصالحة''. وأضاف أنه وافق على إنشائها لا لأنه يعتقد أنها محكمة نزيهة، بل لأن المجتمع الدولي كان قد وعد ''بتحرير التأشيرات، وإنشاء جيش كوسوفو، وتيسير عضوية كوسوفو في المنظمات الدولية، بما في ذلك اليونسكو، ومجلس أوروبا''. وقوبلت هذه الادعاءات بنفي من جانب مختلف ممثلي المجتمع الدولي في بريشتينا.

سابعا - المرأة والسلام والأمن

٣٨ - واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو رصد التطورات المتعلقة بعملية التعرف على الناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتحقق منهن. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، وافقت حكومة كوسوفو على مشروع قانون بشأن تعديل وتكملة القانون المتعلق بميزانية كوسوفو لعام ٢٠١٧ تضمن قرارا بتخصيص ٠٠٠ ٢٠٠ يورو لدعم الرابطات التي تتعامل مع ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وفي اجتماع للحكومة عُقِد في ٢٣ أيلول/سبتمبر، أعلن وزير المالية أن المهلة الزمنية للتحقق من الناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع ستُقلَّص من خمس سنوات إلى خمسة أشهر، وذلك للتعجيل بدفع الأموال إلى الناجيات حسب زعمه. بيد أنه من دواعي القلق الكبيرة أن يؤدي تقليص المهلة الزمنية إلى عدم معالجة العديد من الحالات.

٣٩ - وقدمت شبكة كوسوفو النسائية، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، الدعم للناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات من خلال مشروع معنون ''دعم النساء الناجيات من العنف الجنسي'' قدم دعما نفسيا واجتماعيا للنساء الناجيات و ٥٨ منحة صغيرة من أجل تمكينهن اقتصاديا. ومن المتوقع أن تستفيد أكثر من ١٠٠ امرأة ناجية من هذا المشروع الذي سينتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، نظم معهد كوسوفو للإدارة العامة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آب/أغسطس، تدريبا لأعضاء اللجنة الحكومية بشأن التعرف على الناجيات من العنف الجنسي أثناء الحرب في كوسوفو والتحقق منهن. وركز التدريب على ولاية اللجنة والتداول الآمن للمعلومات وأفضل الممارسات في تحديد العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

٤٠ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، حضر رئيس الوزراء هاراديناي حدثا نُظِّم لتقديم شرح لقانون المساواة بين الجنسين، يهدف إلى توضيح أوجه الالتباس التي تكتنف القانون وإلى تعزيز تنفيذه. وفي هذه المناسبة، أعرب رئيس الوزراء عن أسفه إزاء التمثيل الناقص للنساء في الحكومة، وأعلن التزامه بالنهوض بالمساواة بين الجنسين.

٤١ - وليس تمثيل ومشاركة المرأة في الهيئات الحكومية والحياة السياسية محدودين فحسب، بل خلص تقرير نشره مؤخرا معهد GAP للدراسات العليا في كوسوفو إلى أن تمثيل النساء في مجالس إدارة الشركات العامة والوكالات المستقلة في كوسوفو متدن جداً أيضاً (ما بين ١٥ إلى ١٦ في المائة)، وأوصى بإدخال نظام الحصص من أجل زيادة مشاركة المرأة. وأعرب وزير التنمية الاقتصادية، الذي كان حاضرا عند إصدار التقرير، عن التزامه بزيادة تمثيل المرأة في المؤسسات العامة.

ثامنا - الشراكات والتعاون

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو العمل على جميع المستويات الحكومية، ولا سيما مع الإدارات المحلية، من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات الرامية إلى تعزيز بناء الثقة بين المجتمعات المحلية وحماية حقوق الإنسان. وفي إطار هذا التواصل، واصل ممثلي الخاص القيام بزياراته إلى جميع البلديات في كوسوفو. ودعمت البعثة أيضا اجتماعين نُظِّما بمبادرة من السلطات المحلية بشأن تمكين الآليات القانونية القائمة بهدف حماية حقوق المجتمعات المحلية وتعزيزها.

٤٣ - واستمرت البعثة في العمل بنشاط على تشجيع التعاون بين المجتمعات المحلية. ومن هذا المنطلق، نُفِّذت نُهُج قائمة على المشاركة في الحكم المحلي في العديد من البلديات: في المناطق المختلطة الأعراق في بلديات غراتسانيتشي/غراتسانيتشا، وراهوفيتش/أوراهوفاتش، وبيجي/بيتش، ورانيلوغ/رانيلوغ، وغياكوفي/داكوفيتشا، وغييلان/غنيلان، وبريزرين/بريزرين، وعُقدت جلسات علنية بشأن عملية التخطيط لميزانية عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اجتمع حوالي ٤٠ من رواد الأعمال من صرب وألبان كوسوفو من شرق كوسوفو في غييلان/غنييلان بمناسبة انعقاد المعرض الخريفي الإقليمي لريادة الأعمال الهادف إلى تيسير إقامة الشراكات في مجال الأعمال التجارية فيما بينهم.

٤٤ - وواصلت البعثة تقديم خدمات التصديق على الوثائق. إذ جُهّز ما مجموعه ٦٠٦ وثائق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها ٣٤٠ وثيقة متعلقة بالمعاشات التقاعدية و ٢٦٦ وثيقة متعلقة بالحالة المدنية، من قبيل وثائق المدارس الثانوية والشهادات الجامعية وشهادات الزواج والميلاد والوفاة. واستمرت البعثة أيضا في تيسير الاتصالات بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة ٣٠ طلبا لإصدار نشرات عن أشخاص مطلوبين دوليا؛ وأُصدرت ٤ نشرات حمراء وأُلغيت ٦ نشرات حمراء. ومن ٢٦ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر، حضرت البعثة الدورة السادسة والثمانين للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، التي عقدت في بيجين. وقبل انعقاد الجمعية العامة، سحبت كوسوفو ترشحها لعضوية الإنتربول.

تاسعا - ملاحظات

٤٥ - أثني على الجهود التي تبذلها مؤسسات كوسوفو للحفاظ على بيئة سلمية خلال فترة عدم التيقن السياسي المطوّلة التي أعقبت الانتخابات التشريعية التي جرت في ١١ حزيران/يونيه. وأتمنى للائتلاف الحاكم الجديد النجاح في التصدي لمجموعة واسعة من التحديات الملحة التي تواجهها كوسوفو، وفي العمل على تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان كوسوفو.

٤٦ - وشكل بناء قدرات ومؤسسات فعالة تحديا لكوسوفو ولداعميها الدوليين على مدى فترة طويلة. وعلى الرغم من الجهود الحازمة المبذولة، ازداد الإحباط في صفوف الناخبين مع مرور الوقت، كما يتضح من نتائج انتخابات حزيران/يونيه. وأيا كان توازن القوى، فإن الأحزاب وقادتها يتقاسمون مسؤوليات مشتركة. وستواصل بعثة الأمم المتحدة دعم الجهود الرامية إلى بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في كوسوفو.

٤٧ - ويشكل استمرار التقدم في تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا جزءا هاما من عملية تحقيق هذه الأهداف. ويتطلب الحوار السياسي بين بريشتينا وبلغراد، الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، التزاما ثابتا واعترافا بأن تنفيذ الاتفاقات الموقعة في عام ٢٠١٣ تأخر في كثير من الحالات. ولا جدوى من الاتفاقات الرفيعة المستوى، القديمة منها والجديدة على حد سواء، إلا إذا حظيت بدعم واسع النطاق وإجراءات يتخذها كلا الطرفين.

٤٨ - وانصب اهتمام بعثة الأمم المتحدة على دعم جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى النهوض بالحوار السياسي على مدى سنوات عديدة. وعلى وجه التحديد، ما برحت البعثة تعمل على بناء الثقة بين المجتمعات المحلية في كوسوفو، الأمر الذي يكمل على نحو مباشر التقدم المحرز في المحادثات السياسية. غير أن نجاح الجهود التي تبذلها البعثة على الصعيد المجتمعي يتوقف على مواكبة المحادثات للحقائق العملية على أرض الواقع.

٤٩ - وحسبما ذُكر آنفا، فإن سيادة القانون وتطبيقه على نحو محايد أمران محوريان لإحراز التقدم. وألاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها مؤسسات كوسوفو من أجل التصدي للتحديات المتعددة التي يواجهها نظام العدل الداخلي وضمان إعمال العدالة كجزء من تحقيق السلام الدائم. وأهيب بالزعماء السياسيين في كوسوفو أن يتحلوا بالحكمة في تصريحاتهم العلنية بشأن آليات العدالة الدولية، ولا سيما الدوائر المتخصصة، التي تمثل حجر الزاوية لكفالة تحقيق العدالة لضحايا النزاع السابق.

٥٠ - وأود أيضا أن أكرر دعوتي للدول الأعضاء لدعم الصندوق الاستئماني المنشأ عملا بتوصيات الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان. فدعمها السخي سيكون في غاية الأهمية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للمجتمعات المحلية المتضررة.

٥١ - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، السيد ظاهر تانين، وإلى البعثة عموما على عملهما المتواصل مع القادة وأصحاب المصلحة الرئيسيين في جهد منسق يهدف إلى بناء مزيد من الثقة بين المجتمعات المحلية وتعزيز التقدم والاستقرار الطويل الأمد في كوسوفو وفي المنطقة. وتظل قدرات البعثة في خدمة جميع الشركاء الذي يسهمون في تحقيق هذه الأهداف.

٥٢ - وختاما، أود أن أكرر الإعراب عن امتناني لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في الميدان على تعاونها القيّم مع البعثة، ولشركاء الأمم المتحدة المتعاونين معها منذ زمن طويل في كوسوفو، بما في ذلك قوة كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام بشأن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

١ - موجز

في ٢٦ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس التنسيق المشترك المعني بسيادة القانون اجتماعا له. وهذا المجلس هو آلية تنسيق بين مؤسسات كوسوفو ومكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي/مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وقُدِّم في الاجتماع التقرير المرحلي بشأن الاتفاق، الذي استعرض التقدم المحرز في الفترة ما بين تموز/يوليه ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٧، في الوقت الذي سلط فيه الضوء على أن المؤسسات المعنية بسيادة القانون في كوسوفو قد اضطلعت بمزيد من المسؤوليات في أداء مهامها بصورة مستقلة. ومع ذلك، جرى التشديد أيضا على وجوب مضاعفة المؤسسات ذات الصلة في كوسوفو جهودها في التصدي للتحديات المتبقية في مجال سيادة القانون، بما في ذلك المسائل الشاملة المتعلقة بالتدخل السياسي والفساد.

وفي الحوار الرفيع المستوى الذي يسره الاتحاد الأوروبي وعقد في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، حُدد يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موعدا لإدماج القضاة والمدعين العامين والموظفين القضائيين الصرب في نظام كوسوفو. وفي هذا السياق، تواصل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو دعم مجالس القضاء والادعاء إلى أقصى حد ممكن من أجل الوفاء بالتزاماتها. وقد أُحرز تقدم مع إصدار وزارة الشؤون الداخلية لأمر إداري بشأن معايير المواطنة وفقا لاتفاق بروكسل.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

٢-١ الأنشطة التنفيذية

جرائم الحرب

في ١٨ آب/أغسطس، أصدرت هيئة مؤلفة من قاض محلي واحد وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في المحكمة العليا حكما في قضية جريمة الحرب *درينيتشا ٢*، ورفضت الطلبات المقدمة من محامي الدفاع والادعاء لحماية الشرعية. وبذلك أكدت المحكمة العليا الحكم بالسجن لمدة ست سنوات ضد ثلاثة متهمين وبالسجن لمدة ثلاث سنوات ضد ستة متهمين آخرين حسب الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، بدأت هيئة مكونة من قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية الجلسة الرئيسية لمحاكمة زوران فوكوتيتش في قضية *فوكوتيتش الأولى*. وقد سُلِّم المدّعى عليه من الجبل الأسود، وهو متهم بارتكاب جرائم حرب ضد السكان المدنيين في كوسوفو.

وتواصل هيئة مؤلفة من قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية البتّ في قضية جريمة الحرب المرفوعة ضد أوليفر إيفانوفيتش. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، ألغت محكمة

الاستئناف الحكم السابق الصادر عن محكمة ميتروفيتشا الابتدائية، التي حكمت على المتهم بالسجن لمدة تسع سنوات، وأعادت القضية لإعادة محاكمتها.

الجريمة المنظمة والفساد

واصل قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي، في هيئات مشتركة مع القضاة المحليين، البتّ في القضايا الأخرى المتعلقة بالجريمة المنظمة، بما فيها قضيتا *وزارة النقل والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وناصر كلمندي* في محكمة بريشتينا الابتدائية.

ففي ١٥ آب/أغسطس، بدأت هيئة مؤلفة من قاض محلي واحد وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية الجلسة الرئيسية لمحاكمة متهم واحد في قضية *ميديكوس* المتعلقة بالاتجار بالأعضاء البشرية.

الجرائم الخطيرة الأخرى

في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت هيئة مؤلفة من قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية في إعادة محاكمة متّهمَين اثنين في قضية جنائية تتعلق بإساءة استغلال المنصب الرسمي أو السلطة الرسمية والاحتيال خلال تولّي المنصب.

بناء القدرات

في تموز/يوليه، شارك ثلاثة موظفي اتصال من وحدة تنسيق إنفاذ القانون الدولي في دائرة الشرطة في كوسوفو وموظفا اتصال من بعثة الاتحاد الأوروبي في زيارة دراسية إلى مقر مكتب الشرطة الأوروبي في لاهاي استغرقت ثلاثة أيام، وركزت على تعزيز القدرات التنفيذية والأداء التشغيلي للوحدة فيما يتصل بالتعاون الدولي في مجال الشرطة. ونُظمت هذه الزيارة الدراسية في إطار مشروع تيسره وتموله بعثة الاتحاد الأوروبي ويهدف إلى تشجيع دائرة الشرطة في كوسوفو على اعتماد أفضل الممارسات الأوروبية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

معهد الطب الشرعي في كوسوفو

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي العمل على حالات معلقة متصلة بالتشريح والفحص السريري وبإعادة تجميع الرفات البشرية. وفي ٢٣ آب/أغسطس، حضرت بعثة الاتحاد الأوروبي المؤتمر المعني بمسألة الأشخاص المفقودين المعقود في بريشتينا الذي نظمه مركز الموارد المكرس للأشخاص المفقودين وتدعمه السفارة البريطانية في بريشتينا، وذلك كي تقدم عرضا عن الجهود المتجدّدة التي تبذلها البعثة بهدف إعادة فتح القضايا التي سبق إغلاقها. فقد أسفرت الجهود العامة التي تبذلها بعثة الاتحاد الأوروبي عن تحديد هوية مزيد من الأشخاص المفقودين بنجاح. كما ناشدت البعثة أسر الأشخاص المفقودين تقديم عينات من الحمض النووي. إذ يستحيل تحديد الهوية باستخدام صيغة الحمض النووي لأكثر من ١٠٠ شخص مدرج في قائمة الأشخاص المفقودين بسبب عدم توافر عينات مرجعية.

واستخرجت البعثة رفات من قبر في منطقة ميتروفيتشا، مما أسفر عن تحديد هوية فرد واحد. كما استخرجت البعثة جثة بشرية عُثر عليها أثناء تقييم أحد المواقع في غلاريفي/إغلاريفو

(بلدية كليني/كلينا). ويُشتبه في أن تكون الجثة لأحد الضحايا الذين قتلوا أثناء النزاع في كوسوفو. وأُجريت عمليات استخراج إضافية للرفات في بريزرين وفوشي كوسوفي/كوسوفو بولييه وكذلك في قرية دوماي. وقامت البعثة أيضا بتقييم لموقع في زوبين بوتوك. ودُفن رفات أربعة أفراد من الصرب في بريزرين بترخيص من المدعي العام وأسر الضحايا.

حقوق الملكية

لم تتلقَّ الهيئة المعنية بالطعون الموجهة ضد وكالة كوسوفو العقارية أي طعون جديدة وبتّت في ١٩ طعنا، في حين ما زال هناك ٢٤٦ طعنا في انتظار قرار الهيئة.

وفي الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أصدرت الدائرة الخاصة المعنية بمسائل الخصخصة في المحكمة العليا أحكاما بشأن ٥٦٣ قضية نظرت فيها هيئة قضائية ابتدائية وبتت في ٩٦ قضية نظرت فيها هيئة قضائية على مستوى الاستئناف.

٢-٢ التعزيز

في ٧ و ٨ تموز/يوليه، بدأت وزارة العدل اجتماعات الفريق العامل من أجل استعراض القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، تلتها اجتماعات إضافية في ١٤ و ١٥ تموز/يوليه، وفي ٢٢ و ٢٣ و ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر. وفي العام الماضي، وبالتعاون مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي/مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو، أسدت بعثة الاتحاد الأوروبي بالفعل مشورة متخصصة بشأن القانونين من خلال آلية الاستعراض التشريعي.

وفي ٣ آب/أغسطس، حضرت البعثة اجتماع اللجنة المعيارية التابعة للمجلس القضائي لكوسوفو بشأن اعتماد التعديلات على لائحة إجراءات اختيار القضاة والقضاة المشرفين وتعيينهم وتقييمهم ووقفهم عن العمل وفصلهم من مكتب الرئيس. ويأتي هذا بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية قرارا يلغي عملية الاختيار السابقة، وتبين لها أن الآلية التي يطبقها المجلس القضائي لكوسوفو لتسمية المرشح لمنصب رئيس المحكمة العليا ورئيس محكمة الاستئناف، لا تضمن القدر الكافي من المساواة والاستناد إلى الجدارة والشفافية والانفتاح في عملية التصويت. وسبق للبعثة والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الشركاء الآخرين، العمل مع المجلس القضائي لكوسوفو من أجل تحسين لائحة المجلس ذات الصلة. ومع ذلك، بعد أن لاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي تكرار عملية التصويت، فقد أشار تقييم هذه العملية إلى أن عملية اختيار الرئيسين لم تكن مسبوقة بمناقشة موضوعية بشأن مدى ملاءمة المرشحين للوظيفة. ولم يكن تبرير قرارات الاختيار التي اتخذها المجلس يستند إلى القدر الكافي من المنطق، الأمر الذي لا يعبر بالضرورة عن نوعية المرشحين الذين جرى اختيارهم في الواقع. وكان من المؤشرات الإيجابية تعيين المدير الجديد للأمانة العامة للمجلس القضائي لكوسوفو في ١٠ آب/أغسطس، بالامتثال الكامل للوائح المعمول بها.

وعلى الرغم من أن الحكومة النرويجية قد بذلت جهودا كبيرة واستثمرت أموالا كثيرة، فإن نظام معلومات إدارة القضايا، وهو برنامج مطور لتتبع جميع أنواع القضايا والمعلومات الخاصة بالإجراءات وتسهيل الاطلاع عليها، لن يكون على الأرجح جاهزا لاستخدامه في المحاكم ومكاتب الادعاء بحلول الموعد النهائي المحدد للمشروع في حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويشكل هذا الأمر انتكاسة في الكفاءة والشفافية في الإجراءات القضائية.

وفي ١٦ آب/أغسطس، اعتدى رجال ملثمون على القائم بأعمال المدير العام لدائرة إصلاحيات كوسوفو أمام شقته في بريشتينا. وقد تعرض لإصابات جسدية استلزمت منه بقاءه في المستشفى عدة أيام. وما زال التحقيق جاريا، وتم تحديد اثنين من المشتبه بهم ولكن لا يزالون طلقاء. وكان لهذا الهجوم أثر قوي على إدارة دائرة إصلاحيات كوسوفو ولا سيما على مديريها الذين يسعون إلى انتهاج المهنية في العمل ومقاومة الضغوط غير المبررة. وترصد بعثة الاتحاد الأوروبي هذه القضية وتتابعها.

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أعادت وزارة الإدارة العامة الإعلان عن الوظيفة الشاغرة لمنصب المدير العام لدائرة إصلاحيات كوسوفو. وألغت وزارة العدل في تموز/يوليه عملية الاختيار السابقة للمنصب. وتشعر بعثة الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء الشفافية ومعايير الاختيار، وسترصد عملية الاختيار الجديدة عن كثب.

وفي ١٤ و ٢١ أيلول/سبتمبر، أصدرت لجنة الإفراج التابعة للمجلس القضائي لكوسوفو قرارا بالإفراج المشروط عن اثنين من السجناء. وأعربت بعثة الاتحاد الأوروبي عن قلقها إزاء هذه القرارات. وهناك تحقيق مفتوح ضد أحد السجينين يشتبه في إساءته استخدام ظروف حبسه أثناء إيداعه بالمستشفى.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، قررت المحكمة الابتدائية في بريزرن تمديد فترة الاحتجاز الاحتياطي لمدة شهرين لمواطن ينتمي إلى صرب كوسوفو، اعتقلته شرطة كوسوفو في آب/أغسطس بالقرب من بلدة سوهاريكا/سوفا ريكا بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وترصد البعثة القضية عن كثب، وأشارت إلى أن سلطات كوسوفو تعالج القضية حتى الآن وفقا للقواعد والإجراءات ذات الصلة. ودعمت البعثة كذلك النظراء الصربيين في طلباتهم للحصول على مساعدة في هذه القضية بما يتماشى مع ولايتها.

ويوجد عدد غير كاف من موظفي الإصلاحيات يعملون في السجن المشدد الحراسة في بودوييفي/بودوييفو وذلك بعد إلغاء الإعلان عن وظائف شاغرة لتعيين ٦٠ موظفا جديدا بالسجن وعشرة موظفين بمركز الاحتجاز في غييلان/غنيلان، على الرغم من أن عملية التعيين قد اكتملت تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، وقع الاختيار على سبعة ضباط للدراسة في أكاديمية كوسوفو للسلامة العامة. وسيؤدي هذا إلى صعوبات كبيرة أمام السجن في إدارة العدد الحالي من السجناء، ولا سيما مع الأخذ في الاعتبار مختلف فئات السجناء.

ولا تزال عمليات التعيين الشفافة تمثل مشكلة لدى دائرة إصلاحيات كوسوفو. وبررت وزارة العدل قرارات الإلغاء المذكورة بقولها بوجود نقص في الأموال. وفي ضوء الدلائل على التدخل السياسي في إلغاء مناصب أخرى مهمة ورفيعة المستوى، مثل منصب مدير مديرية العمليات والأمن التابعة لدائرة إصلاحيات كوسوفو ومنصب المدير العام للدائرة، تتابع بعثة الاتحاد الأوروبي هذه العمليات عن كثب.

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، افتتح رسميا مركز التعليم الإصلاحي في ليبيان. وسيعمل المركز الجديد على تشجيع إعادة تأهيل وإعادة إدماج المجرمين الشباب لمنع تكرار الجرائم. وتتولى بعثة الاتحاد الأوروبي دعم العملية ورصدها. ووفقا لقانون قضاء الأحداث، ينبغي نقل جميع الأحداث المحكوم عليهم بتنفيذ ”تدابير تربوية“ إلى المركز. ولكن حتى ٢٠ أيلول/سبتمبر، كان لا يزال هناك ١٣ حدثا يقضون ”تدابير تربوية“ في مركز ليبيان الإصلاحي، بسبب اعتبارهم خطرين لدرجة تحول دون نقلهم. ومن أجل الوفاء بمقتضيات قانون قضاء الأحداث، اقترحت بعثة الاتحاد الأوروبي على دائرة إصلاحيات كوسوفو أن تجري عمليات لتقييم المخاطر وأن تطلب، إذا اعتبر ذلك ملائما، إلى المحاكم المعنية تعديل التدابير التربوية استنادا إلى المادة المذكورة من قانون قضاء الأحداث.

وفيما يتعلق بمديرية الشرطة الإقليمية في ميتروفيتشا الشمالية، يبين التقييم الذي أجرته بعثة الاتحاد الأوروبي للتحقيقات في سوء سلوك الشرطة أن نتائج الحالات محل الرصد لا تزال غير مرضية.

وانتهت مفتشية شرطة كوسوفو من التحقيقات التي تجريها مع جميع ضباط الشرطة المتهمين بإساءة استخدام العمل الرسمي وتلقي رشاوي مقابل عدم تحرير مخالفات مرورية وعددهم ٥٩ ضابطا. ونتيجة لذلك، فُصل ٥٧ ضابطا ولا تزال التحقيقات جارية مع ضابطين. وبعد تحقيقات استمرت أربعة أشهر، تضمنت اللجوء إلى التنصت على المكالمات الهاتفية والكاميرات الخفية، احتجزت المفتشية ٥٩ من ضباط شرطة كوسوفو (٣٥ من ألبان كوسوفو، و ٢٣ من صرب كوسوفو، وواحد من بوسنيي كوسوفو) من ميتروفيتشا الشمالية، وميتروفيتشا الجنوبية، وبريزرين، ووحدة شرطة الطرق السريعة في عملية واحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ووُضعت الصيغة النهائية لمشروع القانون الجديد الخاص باللجوء ومشروع القانون الخاص بالأجانب. والقانون الأول جاهز لتقديمه إلى السلطات المحلية للموافقة عليه، في حين سيُرسل القانون الثاني إلى وزارة المالية ووزارة التكامل الأوروبي لتقييمه. وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي تعليقات مستفيضة وأسدت المشورة بشأن المشروعين.

وفي ٦ أيلول/سبتمبر، حضرت البعثة الاجتماع الفصلي الثالث لمبادرة الحدود الجنوبية، الذي عقد برعاية برنامج المساعدة في مجال الرقابة على الصادرات وتأمين الحدود، واستضافته شرطة الحدود في كوسوفو وإدارة الجمارك في بريشتينا. وتعمل البعثة على نحو وثيق مع البرنامج على عدة مشاريع من أجل تعزيز عمليات تأمين الحدود في كوسوفو، بطرق منها تبادل المعلومات وتنظيم الفعاليات التدريبية المشتركة، وإجراء التحليل المشترك للمخاطر، والتعاون عبر الحدود.

وشاركت البعثة في حلقة دراسية استغرقت يومين، عقدت في بودغوريتشا وبلاف، الجبل الأسود، يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر، وركزت على ”تبادل الممارسات الفضلى“ من أجل تطوير مركز التعاون الشرطي الثلاثي الأطراف لكوسوفو وألبانيا والجبل الأسود. ويقع إنشاء وتطوير مركز التعاون الشرطي الثلاثي الأطراف في بلاف إلى حد كبير في صميم الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأوروبي من أجل تطوير المركز الوطني لإدارة الحدود في كوسوفو، بهدف ضمان تسجيل جميع الممارسات الفضلى المستخدمة حاليا.

وفي ٧ تموز/يوليه، وافق المنسق الوطني المعني بالإدارة المتكاملة للحدود رسميا على خطة العمل المنقحة للإدارة المتكاملة للحدود (٢٠١٣-٢٠١٨). وقدمت البعثة إسهامات مهمة في خطة العمل وتواصل تقديم الدعم إلى عملية تنفيذها. وفي إطار الاستعراض، أنشأ المنسق الوطني وحدة جديدة تضم وكالات متعددة تسند إليها مسؤولية الإشراف على تنفيذ الأنشطة المبينة في خطة العمل. وتساند البعثة هذه المبادرة مساندة كاملة، فهي تتماشى مع خطة عمل النقاط السبع الخاصة بالإدارة المتكاملة للحدود، بصيغتها التي وضعتها البعثة ووافق عليها وزير الشؤون الداخلية. وتشهد المعابر المشتركة بين كوسوفو وصربيا روح تعاون جيدة للغاية بين مجموعتي السلطات، على الرغم من تأخر التقدم الشامل.

وفي ١٧ تموز/يوليه، وفي إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وعلى وجه التحديد تنفيذ البروتوكول التقني الخاص بالإدارة المتكاملة للحدود، تبرعت البعثة بحاويتين لاستخدامهما في معبر كوتنشولي/ديو إي باردي المشترك. وسيؤدي التبرع بهاتين الحاويتين إلى تحسن كبير في قدرة مجموعتي السلطات على زيادة فعالية تيسير تخليص حركة شحن البضائع التجارية من خلال المعبر المشترك.

وبعد تفويت الموعد النهائي الأخير المحدد في ١٠ كانون الثاني/يناير لإدماج نظام العدالة في الشمال، أحرز بعض التقدم خلال الجولة الأخيرة من المحادثات التي عُقدت في بروكسل في ٣١ آب/أغسطس، وتحدد يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر موعدا لتنفيذ الاتفاق في مجال العدالة. وقدمت البعثة الدعم إلى المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس الادعاء العام لكوسوفو في الوفاء بالالتزامات الناشئة عن هذا الاتفاق. وقد أحرز تقدم محدود بشأن ترتيبات وضع الصيغة النهائية لاتفاق حرية التنقل، مع تنفيذ ''نظام الملصقات'' – الذي يستعيض عن لوحة تسجيل المركبات التي تحمل الاختصار ''proba'' بملصقين يحملان الاختصارين ''RKS'' و ''SRB'' ووضع شعار كوسوفو على هذه اللوحات – والاعتراف بوثائق الحالة المدنية ورخص القيادة الأقدم.

٣ – مسائل رئيسية أخرى

ليس هناك ما يستحق الإفادة به.

المرفق الثاني

الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص

منذ بدء الدوائر المتخصصة في ممارسة أعمالها القضائية يوم ٥ تموز/يوليه، عقب اعتماد القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وضعت مزيدا من الوثائق المعيارية الداخلية المتصلة بأداء المهام القضائية.

وفي ٢١ تموز/يوليه، جرى تركيب النظام الإلكتروني لإدارة المحاكم. ويدعم النظام كفاءة إدارة أنشطة المحاكم وتدرج فيه جميع ملفات الدوائر المتخصصة. وتجري أيضا على قدم وساق أعمال تحديد المقرات التي ستخصص في المستقبل للغرف المتخصصة في كوسوفو، وتُلبى جميع الجداول الزمنية للمشروع.

وفي ٢٥ آب/أغسطس، نُشرت القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالدوائر المتخصصة، بما فيها النظام الداخلي للدائرة المتخصصة بالمحكمة الدستورية، على الموقع الشبكي للدوائر المتخصصة باللغات الرسمية الثلاث للغرف المتخصصة في كوسوفو.

وتواصل الدوائر المتخصصة ضمان إطار حوكمة قوية لحسن سير العمل في الغرف المتخصصة، بطرق من بينها إصدار تعليمات بشأن حماية سرية وسلامة البيانات، وتوضيح الأحكام الخاصة بإجراءات استعراض القرارات الإدارية. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، اعتمد رئيس الدوائر المتخصصة النظام الداخلي لطعون الموظفين، والذي ينظم طعون الموظفين على القرارات الإدارية التي يصدرها رئيس قلم المحكمة، وكذلك القرارات التأديبية التي يصدرها رئيس القلم أو المدعي العام المتخصص، ويزود الموظفين بإجراء داخلي أمام قاضي طعون الموظفين.

وتواصل الدوائر المتخصصة العمل مع وسائط الإعلام والمجتمع المدني، ويستمر تنفيذ أنشطة التوعية في كل من كوسوفو ولاهاي. ونُظمت ندوة يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر لقضاة الدوائر المتخصصة في نورمبرغ، استضافتها الأكاديمية الدولية لمبادئ نورمبرغ، حيث شارك القضاة في مناقشات متخصصة حول آخر التطورات في مجال القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ويواصل مكتب الادعاء المتخصص، الموجود في لاهاي، تحقيقاته في الادعاءات الواردة في تقرير الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عن المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو. وتحقيقا لهذه الغاية، يعمل المكتب مع المعنيين من الدول والأفراد والضحايا والمجموعات. ولا غنى عن المساعدة المقدمة من السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون في بلغراد وبريشتينا، وكذلك في الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. ويشترط مكتب الادعاء الخاص استمرار المشاركة والدعم الكامل من المجتمع الدولي وفرادى الدول في جميع أنشطته. ويلتزم المكتب بأداء ولايته بأكبر قدر مستطاع من الكفاءة وفي أقصر وقت ممكن دون المساس بجودة عمله أو مصداقيته.

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)

البلد	*عدد*
بلغاريا	١
إستونيا	١
فنلندا	١
ألمانيا	١
هنغاريا	٢
الاتحاد الروسي	١
تركيا	١
المجموع	**٨**

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)

البلد	*عدد*
تشيكيا	٢
بولندا	١
جمهورية مولدوفا	١
رومانيا	١
تركيا	١
أوكرانيا	٢
المجموع	**٨**

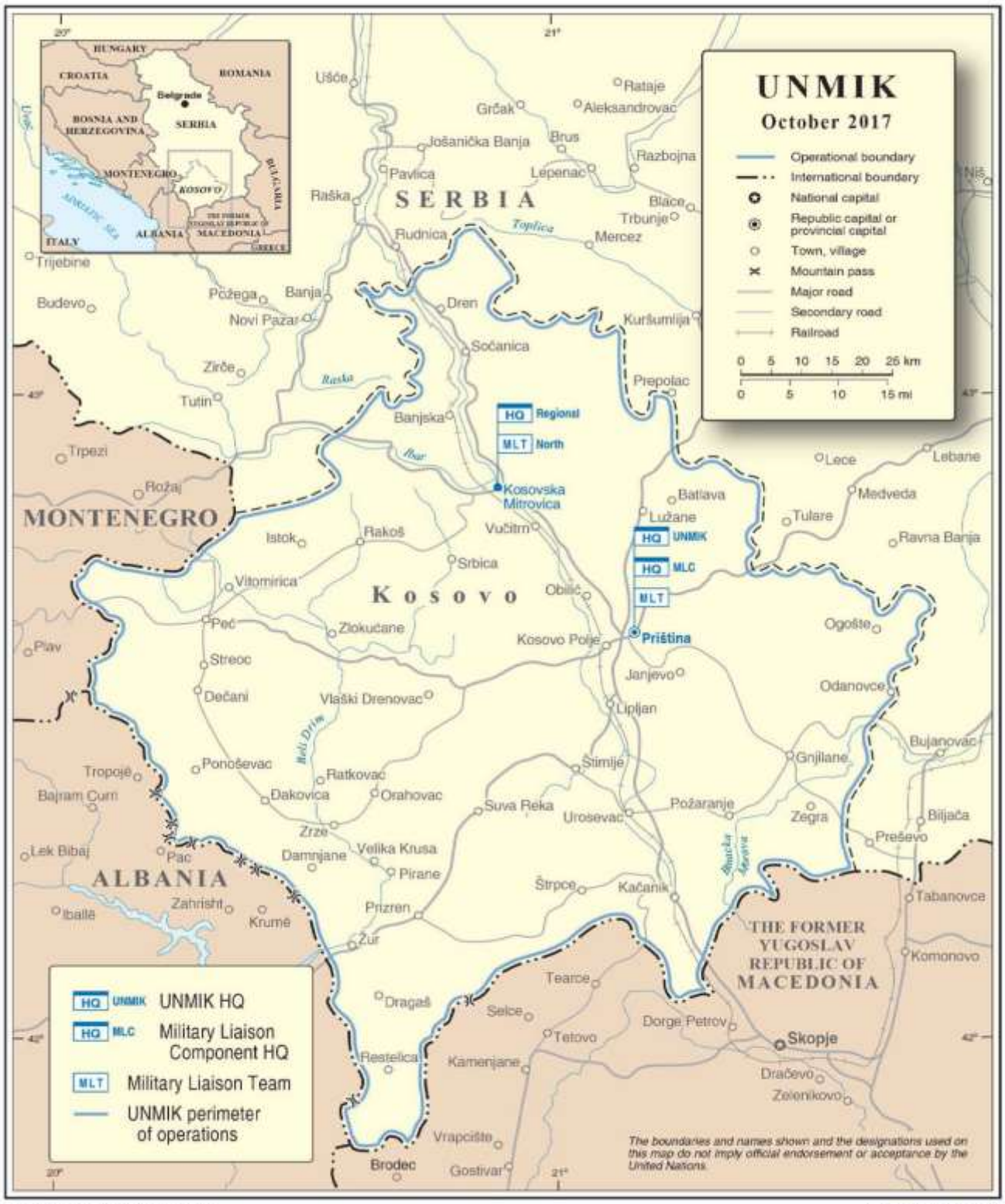

Map No. 4133 Rev. 72 UNITED NATIONS
October 2017 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)